بما يعد ساترا عرفا ولو غير محيط كطين وحشيش لا ستره عما ولو
كد لان المدار هنا على الترفه وصولا يوجد الا بما يعد ساترا عرفا
وهذا ليس منه بخلاف الصلاة فان المدار فيها على ما يمنع لون
البشرة حتما من الله وهو لا يحصل الا بما يقع ادراك لون البشرة وعلى
الحدة ان ستر عنه ما لا تبقى ستر جميع راسها الا به فاحرامها في
وجهها وكفيها يحشى بقطن الخ هذا بحسب الاصل ومراد القمولي
ما شمل المحشو والمزرور وغيرهما قال م ر وليس الرجل المراد به
الذكر يقينا فيشمل الصبي ويحرم المراة فلا يحرم عليها ما هو محيط
الا لبس القفازين كما يحرم ما ايضر على الرجل بالاولى محيطا بفتح
الميم والحاء المعجمة اي شيء فيه خياطة لا بضم الميم والحاء المهملة لما ذكر
مع ما بعده ولو حذف قوله او عمامة وما بعده وقال كما في منهجه
وليس محيط بضم الميم وبعملة بخياطة لتمحيط او نسج كرد او عقد
كجبة لبد لكان اولى والمراد لبسه على ما جرت به عادة فلا يحرم
الارتداء بالقميص او بالقباء من استغله ولا الاحتفاف ولا الاتزار
بالسراويل وليسه في احد رجليه قال م ر وعمامة الخ ما حرم
ذلك كحرمة تغطية راس الرجل او بعضه كواشرة وشعره الذي
ورم الاذن فيحرم محيطا كان او عبره كالعمامة والعصابة والمطلسان
والطين والحناء المختبئين فلو شد خرقة على جرح براسه لزمته الفدية
بخلافه في البدن لان الراس لا فرق فيه بين المحيط وغيره ولذلك
البدن بخلاف ما لا يعد ساترا كاستظلال بمحمل وان مسه وحمله
قفة او عدلا او نعشا فسه في ما وتغطية راسه بكفه او كغير ونعم
ان قصد بحمل القفة ونحوها الستر حرم ولزمته الفدية وكذا ان استر تبعا
وصارت له كالطاقية او نزلت في رقبته وان لم يقصد ما ذكر فان لبس
او ستره ذلك بغير عذر حرم ولزمته الفدية فان كان بعذر حرم او بدد
او عد او كان مجرم راسه فشد عليه خرقة جاز لكن تلزمه الفدية
قياسا على الحلق بسبب الاذى افاده م ر وقلنسوة بفتح اولى
وضم النون مشتق من قلس الرجل اذا اعطاه وستره والنون زائدة

وهي

وهي المسماة بالمزوجة ويقال لها ايضا القاووق وبرنس بضم
الباء والنون ومثله القباء بالمد والقصر قيل هو فارسي معرب وقيل
عربي مشتق من قبوة الشيء اذا ضممت اصابعك عليه سمي بذلك لانضمام
اطرافه وروي عن كعب ان اول من لبسه سليمان بن داود عليهما السلام
قاله في فتح الباري وخفا ولو منزقا نعم ان لم يجد نعلين واحتاج الى
لبس الخفين فان قطعهما قبل اللبس اسقط عنه الكعبين جاز ولا فدية كما
في احدى والابان وجد نعلين او لم يجد ولم يحتج للبس الخفين او
احتاج ولم يقطعهما او قطعهما بعد اللبس حرم ووجبت الفدية
ومثلها الزربون والزرموذه والقبقاب العريض الساتر بحيث
يستر الاصابع فيحرم لبسه لذلك وتجب الفدية للمع الحاجة
والحاصل انه يحرم على الرجل ستر راسه او بعضه بما يعد ساترا وليس
محيط في باقي بدنه ونحوه كالحمته بان يجعلها في خريطة او وجهه
فيجوز ستره قال م ر وعليه اجماع الصحابة واصطياد عطف على
وطء فيسمل الرجل وغيره اي اخذ الصيد ولو احرم وفي ملكه
شيء منه زال ملكه عنه ووجب ارساله وان تحلل حتى لو قتله بعد
التحلل ضمنه ويصير مباحا فلا غرم عليه اذا قتله او ارسل ومن
اخذه ولو قبل ارساله وليس محرما ملكه ولو مات في يده ضمنه وان
لم يمكن من ارساله حيث كان يمكنه ارساله قبل الاحرام فان اراد المحرم
بعد الاحرام تملك الصيد المذكور احتاج الى تملك جديد بان يقصد
بحبسه حبسه على ملكه ولو احرم احد مالكيه تعذر ارساله فيلزمه
رفع يده عنه ولو كان بملك صبي صيد لزم الولي ارساله ويغرم
قيمته لان المورط له في ذلك ومن ماتت عن صيد ولد قريب محرم
ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه الا بارساله ويجب
ذلك كما لو احرم وهو في ملكه ولو استعار المحرم صيدا واتلفه لزمه
قيمته لمالكه ومثله من النعم لحق الله تعالى وقد افتى الغزالي المورد
بذلك فقال عندي سوال حسن مستظرف فرع على اصلين
قد تزعا قابض شيء برضا مالكه ويضمن القيمة والمثل معا اهـ من م ر